المهم في علاقة مجلس الشعب مع الحكومة.. أن تقوم كل سلطة بواجبها

يعمل المجلس وبشكل يومي على تخفيف الأعباء بحسب الإمكانات المتاحة، وخاصة لذوي الشهداء وجرحى الجيش ولذوي المفقودين. بالتأكيد الأداء هنا ليس كما نطمح، لكننا نعمل من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة عبر مراقبة ومتابعة عمل الحكومة، أو عبر ما يمكن للمجلس أن يقدمه بشكل مباشر للمواطنين.

الرقابة على أداء الحكومة

• هناك ظاهرة جديدة فرضها رئيس مجلس الوزراء بلقائه ممثلي الشعب عن كل محافظة، ما الإضافة التي تتحقق من هذه اللقاءات؟ وهل ترون أنها مفيدة ويمكن أن تعود بالفائدة على المواطنين؟

بدايةً، دعنا نصوب صيغة السؤال، فأنا أتحفظ على تعبير «ظاهرة جديدة فرضها» رئيس مجلس الوزراء. رئيس الحكومة لم «يفرض» أي ظاهرة جديدة على مجلس الشعب، ولا يمتلك هذه الصلاحية، فمجلس الشعب هو السلطة التشريعية والرقابية الأعلى في البلاد. هناك آليات واضحة ودقيقة تحكم العلاقة بين مجلس الشعب والسلطة التنفيذية.

رئيس الحكومة قدم مقترحاً للمجلس بأن تجري لقاءات دورية بينه وبين السادة أعضاء مجلس الشعب عن دوائرهم الانتخابية، بهدف الاطلاع وبشكل دقيق على مشكلات قد تعاني منها محافظة دون أخرى عبر ممثليها مباشرة، أو لتقديم مقترحات وأفكار جديدة من السادة الأعضاء. لقد قمنا في المجلس بدراسة هذا المقترح، ونحن في الحقيقة منفتحون على أي مقترحات أو أفكار بناءة من شأنها أن تنعكس بشكل إيجابي على المواطن وتصب في خدمته.

بشكل عام، لقد كان تقييم السادة الأعضاء لتلك اللقاءات إيجابياً، حيث جرت معالجة الكثير من القضايا التي تهم المواطنين في زمن قياسي، وهذا لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في حق السادة الأعضاء في توجيه الأسئلة وطلبات المناقشة والاستجواب، أو في أي حق آخر يمنحه الدستور والنظام الداخلي للمجلس لعضو مجلس الشعب في ممارسة دوره الرقابي على أداء الحكومة.

• من يحاسب أعضاء مجلس الشعب في حال خالفوا الأنظمة والقوانين، أو استغلوا حصانتهم لأغراض شخصية؟

أعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال واضحة وبسيطة، وهي في متناول يد كل مواطن سوري، فالدستور في مادته السبعين يحدد أوجه الحصانة التي يتمتع بها عضو مجلس الشعب حيث إنه لا يُسأل عن الوقائع والآراء التي يبديها أو التصويت في الجلسات العلنية والسرية أو في أعمال اللجان. وفي المادة الثانية والسبعين من الدستور: يمنع عضو المجلس من أن يستغل عضويته في عمل من الأعمال. وفي حال ارتكاب العضو لأي جرم مشهود أو استغلال حصانته في غير مكانها، فتتخذ بحقه الإجراءات القانونية المنصوص عليها بعد أخذ إذن المجلس، ورفع الحصانة عنه.

تصنيفات «المعارضة»

• هل هناك أي تواصل بين أعضاء مجلس الشعب والمعارضة؟

ما المقصود هنا تحديداً بالمعارضة؟

فكما تعلمين هناك الكثير من التصنيفات التي نسمعها اليوم عن صفة معارض، وهي غير موجودة في أي مكان في العالم إلا في سورية. والسبب في ذلك واضح، نتيجة ارتهان الكثيرين (مع الأسف) لبعض القوى الإقليمية أو الدولية.

ما يهمنا هنا هو أن مفهوم المعارضة يشتمل على المعارضة الوطنية السياسية التي تعمل تحت سقف الوطن ووفقاً للمبادئ السيادية للجمهورية العربية السورية.

أود أن أوضح هنا، أن أي لقاء أو تواصل بين أعضاء مجلس الشعب وشخصيات معارضة وطنية هو أمر إيجابي ونحن نشجعه، وأود أن أعود قليلاً إلى الوراء عندما فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الشعب، فإن الترشح كان متاحاً للجميع. وقد وصل بالفعل إلى المجلس شخصيات من المعارضة الوطنية. وهذا أمر طبيعي فهي جزء من الشعب السوري.

عضو مجلس الشعب يتواصل مع الجميع من دون استثناء، ويجب عليه أن ينقل همومهم وأفكارهم تحت قبة البرلمان، وخاصةً، أننا نمر بظروف الحرب الصعبة. وأستطيع القول إن عدداً من السادة الأعضاء يحضرون لقاءات وحوارات تجريها المعارضة الداخلية ويسهمون في النقاشات، وهذا النشاط لا يتدخل فيه المجلس ما دام تحت سقف الوطن والمبادئ السيادية السورية. على العكس نحن نشجع هذا النوع من الحوار، وأي تواصل بين أعضاء المجلس وشخصيات معارضة داخلية مرحب به ونشجعه.

أما إذا كان المقصود هو المعارضة الخارجية التي تنتمي إلى مرجعيات إقليمية ودولية، وتتآمر على سيادة سورية واستقلالها، فأعتقد أن هذا الأمر يتم عبر أقنية خاصة في المفاوضات التي تجريها الدولة بين حين وآخر.

نحن والحكومة في خندق واحد

• كيف تصفين علاقة المجلس بالحكومة الحالية؟ وهل هي علاقة رقيب أم شريك؟

ليست الأهمية هنا في أن تقول إن العلاقة بين المجلس والحكومة يجب أن تكون طيبة أو غير طيبة، علاقة رقيب أم علاقة شريك. الموضوع هنا لا ينصب على ما يجب أن تكون عليه صورة تلك العلاقة، بل على ما هو واقع بالفعل. المهم أن تقوم كل سلطة بواجباتها على أكمل وجه، هنا يصبح نمط العلاقة صحيحاً (بغض النظر إن كان رقيباً أم شريكاً). إن شكل العلاقة يتحدد بقيام كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بمهامها وواجباتها المنصوص عليها في الدستور. إن قيام كل سلطة بما يجب عليها القيام به سيؤدي إلى سيادة القانون وعدالته بما يخدم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى. هكذا تكون العلاقة في أفضل حالاتها، أما في حال تقصير أي من السلطتين في القيام بواجباتها فسيؤدي إلى خلل ليس فقط في العلاقة بينهما، بل سينعكس سلباً على أوجه الحياة في المجتمع السوري كافة.

الدستور يحدد شكل العلاقة بين السلطتين، وبموجبه فإن مجلس الشعب يتابع عمل السلطة التنفيذية ويراقبها، وأي خلل يقع من الحكومة، فسيدفع بطبيعة الحال المجلس إلى تطبيق الأنظمة والقوانين المنوطة به وفقاً للدستور. نحن نتابع عمل السلطة التنفيذية، ولن نتردد في الإشارة إلى أي خلل يقع.

بسبب ظروف الحرب القاسية فإن السلطة التشريعية والتنفيذية في خندق واحد في مكافحة الإرهاب، هذه من أهم أولويات كلا السلطتين، والدستور ينظم ويحدد شكل العلاقة وكيفية ممارستها فيما يتعلق بدور ومهام كل من السلطتين في المجتمع والدولة، بالشكل الذي يخدم أولاً وأخيراً المواطن والوطن.

• ما الذي يتقاضاه عضو مجلس الشعب اليوم؟ وما الامتيازات والتعويضات التي يحصل عليها؟

حقيقة إن المهمة الكبيرة التي يقوم بها عضو مجلس الشعب هي مهمة وطنية بامتياز، فنقل هموم المواطنين والعمل على معالجة مشكلاتهم، ومتابعة كل ما يهمهم، هو مسؤولية أخذها عضو مجلس الشعب بالدرجة الأساسية على عاتقه. والموضوع لا يتعلق هنا بامتيازات أو تعويضات سيحصل عليها العضو مقابل ذلك، الموضوع مرتبط بفكرة المسؤولية والواجب الوطني.

ما يتعلق بالامتيازات والتعويضات، بحسب المادة الحادية والسبعين من الدستور يتمتع أعضاء مجلس الشعب بالحصانة طوال مدة ولاية المجلس، وهذه الحصانة هي عدم مساءلتهم جزائياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها أو الآراء التي يعبرون عنها أو التصويت في الجلسات وفي أعمال اللجان. أي إن الحصانة ترتكز هنا على منح العضو الحرية والأمان في نقل هموم المواطنين بأمانة كاملة تحت قبة المجلس. مع الإشارة إلى أن الحصانة الممنوحة له يمكن أن ترفع في حالة الجرم المشهود. أما ما يتعلق بالتعويضات المالية، فعضو المجلس يتقاضى راتباً حسب القوانين والأنظمة النافذة، يُضاف إليه تعويضات عن حضور الجلسات. وهي بالعموم مبالغ رمزية قياساً بالجهود الكبيرة التي يبذلها السادة الأعضاء، وقياساً بالظروف الصعبة التي نمر بها جميعاً.

• كان هناك مشروع لبناء جديد لمجلس الشعب، أين أصبح المشروع؟ وهل الوقت مناسب لتنفيذه؟ وهل لديكم الأموال لذلك؟

من خلال عملنا في مكتب المجلس، اطلعنا على وجود قطعة أرض مستملكة لمصلحة تشييد بناء جديد للمجلس بموجب مرسوم الاستملاك ٣٥ منذ العام ١٩٨٥.

وبحسب اطلاعنا على ما تم إنجازه في هذا الملف، فالأرض المستملكة بقيت على حالها منذ عام ١٩٨٥ وحتى تاريخه. نحن الآن ندرس مدى إمكانية الاستفادة من هذه الأرض المخصصة بالشكل الذي يعود بالفائدة على المجلس.

• من خلال إدارتكم لجلسات المجلس، هل لاحظتم تبايناً في آراء نواب من الكتل ذاتها، ولا سيما كتلة البعث التي تنتمون إليها؟

بداية دعيني أستند إلى المادة الثامنة والخمسين من الدستور التي تنص على أن «عضو مجلس الشعب يمثل الشعب بأكمله، ولا يجوز تقييد وكالته بقيد أو شرط، وعليه أن يمارسها بهدي من شرفه وضميره».

استناداً إلى هذه المادة، أستطيع الإجابة عن هذا السؤال، ومن خلال إدارتي لجلسات المجلس كانت مناقشات جميع السادة الأعضاء تعبّر عن كل الشارع السوري من دون تمييز أو من دون قيد. هذا أولاً، أما ثانياً فإن حالة الاختلاف بالأفكار والطروحات، وبغض النظر عن الانتماءات السياسية الوطنية المختلفة للسادة الأعضاء هي حالة صحية، فكل من الأعضاء يقارب المسألة من وجهة نظر قد يراها الأهم والأنسب. لكن طروحات الأعضاء تشكل في النهاية لوحة تُطرح فيها مختلف أوجه النقاش والاحتمالات لموضوع يهم المواطن. إن حالة الاختلاف هذه في الطروحات تسهم دائماً في إغناء القضية التي تجري مناقشتها. وهذا أمر إيجابي جداً، ونحن ندعمه ونشجع عليه.

تعديل النظام الداخلي

• كان هناك نقاش طويل حول تعديل النظام الداخلي لمجلس الشعب، ثم خرج عن التداول. ما الذي حصل؟ وأين أصبح مشروع التعديل؟

منذ الجلسات الأولى للمجلس، طالب عدد من السادة الأعضاء بضرورة تعديل النظام الداخلي، الذي أُقرّ منذ عام ١٩٧٤، انطلاقاً من أن النظام المعمول به حالياً بات قديماً ومن الضرورة تعديله بالشكل الذي يمنح المجلس المرونة الكافية لتطوير عمله، ولاسيما أن هناك تعارضاً بين بعض مواده (بسبب قدمها) وبعض مواد الدستور الجديد المقر عام ٢٠١٢، يُضاف إلى ذلك تغير الظروف والمعطيات خلال السنوات الأخيرة، والحاجة إلى تشكيل لجان جديدة متخصصة، وغير ذلك من القضايا. بناءً على ذلك، كُلفت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية، إضافة إلى كل من يرغب من السادة الزملاء مهمة وضع مسودة مشروع تعديل بعض مواد النظام الداخلي للمجلس.

اللجنة انتهت تماماً من وضع هذه المسودة، وهي الآن في مراحل المراجعة والتدقيق الأخيرة، وستعرض قريباً على السادة الأعضاء لدراستها ومناقشتها تحت القبة، تمهيداً للتصويت عليها في حال قبولها.

• قمتم بعدة سفرات إلى خارج سورية، ما الصورة التي قدمتها سورية حين اختياركم أول سيدة ترأس السلطة التشريعية في العالم العربي؟

بدايةً، أنا أول سيدة ترأس السلطة التشريعية في سورية، وهذا محط فخر واعتزاز كبيرين لي، لكنني لست أول سيدة ترأس السلطة التشريعية في العالم العربي، ففي الإمارات العربية المتحدة هناك سيدة أيضاً ترأس المجلس الوطني الاتحادي.

إن وصول سيدة لهذا المنصب الرفيع ليس أمراً جديداً على السوريين، فهم الأسبق على مستوى العالم بأكمله –وليس فقط في العالم العربي– بإعطاء المرأة مكانتها ومشاركتها في الحياة التشريعية والسياسية والاقتصادية والتعليمية. فمن منصب نائب رئيس الجمهورية ومستشارته، إلى المواقع القيادية المتعددة، سواء في مجلس الشعب أم في الحكومة، أم القيادة القطرية، إلى السفيرات والدبلوماسيات، وفي سلك الجيش العربي السوري، ناهيك عن الطبيبات والمهندسات وأساتذة الجامعات والمدارس وغيرها الكثير الكثير. المرأة السورية أثبتت وجودها في كل المواقع التي عملت فيها، وأبدت فاعلية عالية جداً.

لقد قمنا بعدة زيارات رسمية، وكان هناك ترحيب كبير بوجود امرأة على رأس السلطة التشريعية في سورية، وخاصة ممن يقدرون دور المرأة ويسعون إلى تمكينها في بلدانهم. لقد لاحظنا هذا الأمر تحديداً خلال مشاركتنا في الدورة الـ«١٣٥» للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أبدى الكثير من رؤساء البرلمانات حول العالم ترحيبهم بوجود سيدة على رأس السلطة التشريعية في سورية، وهو ما عبّر عنه بوضوح رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام.

إن الصورة التي نقلناها للعالم عن المرأة السورية هي حقيقية وواقعية، وليست مجرد دعاية لا تستند إلى الواقع. نحن نسعى إلى أن يكون حضور المرأة السورية أكبر وأكثر فاعلية دائماً في كل ساحات العمل الداخلية على مستوى الوطن، والخارجية في كل الأروقة الدولية التي فيها سورية.

في كل اللقاءات التي أجريناها خلال زياراتنا الرسمية، أو تلك التي كانت تجري على هامشها، كنا نشرح الوضع السوري بدقة، ونتقل حجم معاناة مواطننا بسبب الحرب الإرهابية التي يتعرض لها منذ ست سنوات. كان هناك تجاوبٌ كبيرٌ من رؤساء برلمانات الدول التي كنا نلتقي معهم. نحن اليوم نعول كثيراً على الدبلوماسية البرلمانية، ونسعى إلى تفعيلها من أجل شرح قضية وطننا، سواء عبر زياراتنا الخارجية، أم عبر اللقاءات التي نجريها مع الوفود البرلمانية التي تزور سورية مؤخراً وبكثرة. إن تزايد عدد الوفود البرلمانية مؤشر إيجابي إلى نجاح مساعينا في تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لما فيه خدمة سورية ومواجهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها.

جلسات المجلس قريباً على الهواء

• هل سيادتكم مع النقل المباشر لجلسات المجلس على شاشات التلفزة؟ ما الذي تغير في تعاطي مجلسكم مع الإعلام؟

أعتقد، ويشاركني في ذلك السادة أعضاء المجلس أن للإعلام دوراً أساسياً في عملنا اليوم، فهو يجب أن يضع الرأي العام في حقيقة الدور الذي نقوم به. نعم نحن مع النقل المباشر لكل جلسات مجلس الشعب، وهي أساساً بحسب النظام الداخلي للمجلس جلسات علنية يستطيع الإعلام أن ينقل ما يدور فيها للرأي العام، على أن يكون هذا النقل أميناً، إدراكاً منا لأهمية دور الإعلام، فقد افتتح المجلس مؤخراً المركز الإعلامي الخاص به، وإن شاء الله تكن هذه الخطوة مقدمة نستطيع من خلالها نقل الجلسات بشكل مباشر للرأي العام، حتى يتمكن المواطنون من الاطلاع على ما يجري تحت قبة البرلمان. نحن الآن نعمل على هذا الأمر وبجدية عالية.

أما عما يتعلق بسؤالك عن إذا ما كان هناك أي تغيير أبداه المجلس الحالي في التعامل مع الإعلام، فنحن منفتحون جداً على الإعلام وأهمية الدور الذي يقوم به، وندعوه دائماً إلى القيام بكل ما يمكنه كسلطة رابعة يمكن من خلالها نقل ما يجري في المجلس إلى المواطن، ونقل هموم المواطن إلينا، وكذلك في أن يمارس دوره كإعلام استقصائي عن الفساد وحالات الخلل التي قد تحدث في المجتمع، والمشكلات التي يعاني منها المواطن. ندعوه إلى أن يكون سلطة حقيقية إلى جانب المواطن في نقل كل همومه ومشكلاته. لكن شريطة أن يكون ذلك على أسس النقل الأمين والدقيق المستند إلى الوقائع. هذا هو الدور الحقيقي للإعلام، ونتمنى أن يرتقي إعلامنا دائماً إلى ما فيه خدمة للمواطن والوطن. وأنا هنا أود أيضاً أن أستغل هذا اللقاء لأوجه تحية لإعلامنا الوطني الذي أثبت مسؤولية عالية في الدفاع عن سورية في وجه الإعلام المتآمر والمُغرض، لقد كان الإعلاميون جنوداً أوفياء لمؤسساتهم وللوطن، وقدموا الكثير من التضحيات بهدف نقل الصورة الحقيقية للحرب التي تُشن على بلادنا. فالتحية الكبيرة لهم، والرحمة لأرواح شهداء الإعلام، وهذه دعوة لكل الإعلاميين بأن يكونوا صوتاً حقيقياً للمواطن.

• هل رئيسة مجلس الشعب صارمة كما تبدو على الشاشات؟ كيف تتعاملين مع أعضاء مجلس الشعب وأعضاء المكتب؟ وهل لكونكم سيدة هناك فارق في التعامل مع أعضاء مجلس الشعب؟

بداية المهم في رئيس مجلس الشعب سواء أكان رجلاً أم امرأة هو القيام بكل المهام المنوطة به بفاعلية وبأمانة. هذا ما أسعى حقيقة إليه بغضّ النظر عن التفكير بكوني امرأة. وبكل تأكيد أن الإدارة والقيادة الناجحة ليست رهناً بأن يكون المرء صارماً أو متهاوناً. المهم أن يتمكن رئيس المجلس من تفعيل عمل المجلس للوصول إلى الطاقة القصوى بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب. لقد أشار السيد الرئيس في خطابه خلال الجلسة الافتتاحية لعمل المجلس إلى أن هذا المجلس استثنائي، لأنه يأتي في ظروف استثنائية، ومن ثم المطلوب منه القيام بمهام استثنائية تتناسب مع الظروف الصعبة التي يمر بها وطننا.

إنني أسعى بالتعاون مع كل الزملاء سواء أكانوا في مكتب المجلس أم في المجلس، إلى بذل كل الجهود الممكنة لخدمة المواطن عبر تخفيف أعباء الحرب عنه، ودعم أسباب صموده. تنتظرنا الكثير جداً من المهام الصعبة، ونعمل في المجلس بالتشارك مع الجميع على القيام بهذه المهام. جودة العمل مرتبطة بمدى التفاهم والتنسيق وروح العمل الجماعي، وهذا ما نسعى إلى خلقه وإشاعته كثقافة لدى كل الزملاء في المجلس.

المرأة جديرة بالمسؤولية

• هل تؤيدين فكرة أن يكون هناك «كوتا» محدد للنساء في صفوف أعضاء مجلس الشعب؟

أنا شخصياً مع زيادة مساحة وفاعلية عمل المرأة السورية في كل المجالات، ولا سيما السياسية منها، وأستطيع أن أقول إن هذا الأمر هو ثقافة عامة في سورية، ووصول امرأة إلى رئاسة السلطة التشريعية ووجودها في كل المواقع القيادية بمختلف مستوياتها يؤكد هذه الفكرة.

بكل تأكيد نحن مع زيادة تمثيل المرأة في المجلس، وأنا من أنصار وجود نسبة يحددها القانون الانتخابي لتمثيل المرأة. فأي عملية نهوض بالمجتمع إن لم تتم بكلا جناحيه فستكون غير ناجحة. المرأة السورية أثبتت خلال السنوات الست الأخيرة من خلال وجودها في ميادين القتال والدفاع عن سورية (وبمختلف المستويات) أنها جديرة بالمسؤولية، وأنها لا تقل في ذلك عن الرجل.

وخلال عملنا في المجلس، فإن فاعلية دور وأداء السيدات أعضاء المجلس، لا يقل أبداً عن فاعلية وأداء السادة الأعضاء. تمثيل المرأة في هذا المجلس جيد، ونحن بالتأكيد نتطلع إلى زيادة عدد المقاعد التي تشغلها النساء خلال الدورات المقبلة، وهذا الأمر نتمناه ليس فقط في السلطة التشريعية، وإنما أيضاً في السلطة التنفيذية، وفي كل مستويات العمل العام.

■ تعويضات جلسات مجلس الشعب «رمزية»

■ خيارات العمل محدودة بسبب الأوضاع الصعبة

■ لقاءات دورية بين رئيس الحكومة وأعضاء المجلس عن دوائرهم الانتخابية